نفسه وماله واذا تم الحج تمضي اشهر الحج فانها شوال وذو
القعدة وعشر ذي الحجة فليس يجب عليه المكث حتى تاتي السنة
فاذا كان فقيرا وطنه قريبا في بلده فوجوب المكث عليه الى
السنة لا فيه بلا نفقة مع ترك عياله يحتاج الى نقل متاع
في ذلك فتامل ثم بعد ذلك رايت بخط بعض الفضلا نا نقلا
عن مجمع الانهر عن ملتقى الابحر ما صورته ويجوز احجاج
الضرورة ولكن يجب عليه عند رؤية الكعبة الحج لنفسه
وعليه ان يتوقى اي عام قابل ويحج لنفسه او ان يحج بعد
عودة اهله بماله وان فقيرا فليحفظ والناس عنها غافلون
وصرح على قاري في شرح منسكه الكبير بانه يوصي لمكة
وجب عليه الحج انتهى وفي مفاتيح النجاة لابن حجر هذه المسئلة
من كلام حسن فليراجع اقول وقد الف سيدي عبد الغني
النابلسي رسالة في ذلك جمع فيها الى عدم الوجوب ونقل
بعض العلما ان السيد احمد باشاه الف رسالة في
في الوجوب والله اعلم وفي فتاوى ابي السعود في رجل
انقطع عن صلة والدته منذ عشر سنة ثم قدر على الحج
فاي هذين الفرضين من الحج وصلة الوالدين اهم واقدم
وبتاخير باي قادر فاشر فانا الى ماهو الاولى والاحق والاحسن
والاحكم الجواب ان كانت نفقته واقيه للكل فالخصص
فلا بد من احرازهما خلوا انه ان خاف فوت الصلة بموت احد
الوالدين او كليهما فانه يقدم الصلة والا يقدم الحج والله
المبين اهـ سيل في الماموربالحج اذا قيل له وقت الدفع
اصنع ما شئت ثم دفع المال الى غيره للحج عن الامر فهل
له ذلك الجواب نعم لانه صار وكيلا مطلقا والمسئلة في
شرح التنوير والدرر وغيرهما سيل في امراه وجب

عليها

عليها الحج ولها محرم فهل ليس لزوجها منعها الجواب ليس له
منعها عن حجة الاسلام اذا وجدت محرما لان حقه لا يظهر في
الفرائض كما في البحر سيل في مريضة اوصت بدراهم من
مالها لرجل من ورثتها ليحج عنها حجة الاسلام واوصت
بدراهم اخر لمعارف معلومة والكل يخرج من الثلث وما
عن الوارث المذكور وعن ورثة غير لم يحجوا والوصية بالحج
الحكم الجواب تصح وصيتها فيما عدا الحج مما لم يجز الورثة
وهو كبار كما في الخانية والبحر عن الفتح اوصى فان يحج عنه
بعض الورثة فاجازت ورثته وهم كبار جاز وان كانوا
صغارا او اغنيا او كانوا صغارا وكبارا لم يجز لان هذا
يشبه الوصية للوارث بالنفقة فلا يجوز الا باجازة الاورثة
منا شيكا لكماني ولو اوصى الميت ان يحج عنه ولم يزد كان
للوارث ان يحج عنه فان كان اوارث الوصي الميت الموفى دفع المال
الى وارث الميت ليحج عن الميت فان كان الوصي واحدا
واجازت الورثة وهم كبار جاز وان لم يجيزوا فلا لان هذا
بمنزلة التبرع بالمال لاجانب سيل فيما اذا امرض المامور بالحج
وعجز عن الذهاب للحج وقد قيل له حين دفع المال اليه
اصنع ما شئت وتريد ان يدفع المال الى غيره ليحج عن
الامر فهل له ذلك الجواب نعم في شرح التنوير وشرحه للعلائي
واذا امرض المامور بالحج في الطريق ليس له دفع المال
الى غيره ليحج ذلك الغير عن الميت الا اذا اذن له بذلك فان
قيل له وقت الدفع اصنع ما شئت فليجوز له ذلك مرض
اولا لانه صار وكيلا مطلقا سيل في الماموربالحج
اذا لم يبلغه مال الميت وكان التركة نفقة من مال الميت
كالكرا وعامة النفقة فهل يكون ذلك جائزا الجواب نعم

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)